الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم سبت

2025\05\31

العدد 248

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي تعقد اجتماعها الاعتيادي الخامس والأربعين بنجاح

بحضور أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب، ووفد من الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني برئاسة الرفيق عثمان حاجي معروف وعضوية الرفيق فؤاد صادق (نائب رئيس المكتب السياسي) والرفيقة نغدة عثمان (عضو اللجنة المركزية)، عُقد الاجتماع الاعتيادي للجنة المركزية للحزب في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٥.

استُهِلَّ الاجتماع بعزف النشيد الأممي والوقوف دقيقة صمت إجلالًا للمضحين في سبيل الحرية والاشتراكية، ولضحايا جماهير غزة وفلسطين.

بعدها، افتتح الرفيق سمير عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب، أعمال الاجتماع بكلمة أشار فيها إلى الأوضاع السياسية الخاصة التي يشهدها العالم والمنطقة، في ظلّ الصراعات الإمبريالية الجارية لإعادة تقسيم مناطق النفوذ العالمي، وما يرافقها من حروب وصراعات سياسية وعسكرية واقتصادية.

فمن جهة، تعيش المنطقة صراعات دامية وحروبًا محتدمة، وتواصل إسرائيل ارتكاب الجرائم بحق جماهير الشعب الفلسطيني، ومن جهة أخرى، تتحمّل الطبقة العاملة العالمية تبعات الحروب الاقتصادية بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الإمبريالية. وأكد الرفيق سمير عادل أن جماهير العالم، وفي مقدمتها الطبقة العاملة، هي أول من يدفع ثمن هذه الأوضاع.

كما شدد على ضرورة أن يكون الحزب على مستوى هذه التحديات، سياسيًا ونضاليًا، والرد عليها بما يعزز موقعه في الساحة السياسية والاجتماعية.

بعدها، بدأ الاجتماع أعماله بإقرار قانونية الإجتماع من حيث عدد الحضور وتوفر النصاب القانوني.

وتم إقرار بنود وفقرات الإجتماع المقترحة من قبل المكتب السياسي، وهي كالتالي:

- التقرير ما بين إجتماعي اللجنة المركزية (٤٤-٤٥)
- مستجدات الوضع السياسي في العراق والأولويات السياسية والنضالية للحزب الشيوعي العمالي
- الإنتخابات وسياسة الحزب تجاهها
- النزعة القومية الكردية وقضية الكرد في الشرق الأوسط وسبيل حل الحزب الشيوعي العمالي
- قرارات
- انتخابات سكرتير اللجنة المركزية ونائبه والمكتب السياسي

في التقرير، تحدث الرفيق سمير عادل عن خطوط عامة لعمل ونشاطات الحزب للفترة ما بين الاجتماعين الاعتياديين (٤٤-٤٥)، وقدم رؤية حول وضعية الحزب ومكانته في المجتمع واشار الى نقاط قوة الحزب وضعفه مؤكداً على ضرورة وإمكانية تحول الحزب الى حزب سياسي جدي متدخل في الأوضاع والنضالات السياسية للمجتمع وضرورة الارتقاء بالمهام النضالية للحزب. وقد تناول الحضور جوانب مختلفة من نشاط الحزب وفعاليته وتبيان سبل تقوية الحزب على الصعيد السياسي والاجتماعي والتنظيمي والاعلامي.

في فقرة "مستجدات الوضع السياسي والأولويات السياسية والنضالية للحزب"، ناقش الاجتماع ورقة سياسية خاصة بهذا الشأن كانت قد عُمّمت على اللجنة المركزية قبل عدة أيام من انعقاده. تم تناول

النزعة القومية الكردية وقضية الكرد في الشرق الأوسط وسبيل حل الحزب الشيوعي العمالي

كانت قضية الكرد دائماً تحت تأثير الأوضاع العالمية وصراعات القوى الإمبريالية ودول المنطقة، وشهدت صعوداً وهبوطاً جراء التغيرات الطارئه على توازن القوى بينها. في المرحلة الحالية، التي أصبح فيها الشرق الأوسط أحد ساحات الصراع لإعادة تقسيم النفوذ وتقسيم العالم من جديد. وبعد سقوط نظام الأسد في سوريا وتراجع قوى «جبهة المقاومة» وتراجع نفوذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المنطقة، عادت القضية الكردية على الصعيدين الإقليمي والعالمي الى مسرح أحداث المنطقة. جعلت هذه الحقيقة من القضية الكردية من جهة ورقة سياسية بيد الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل ودول المنطقة لنيل مكاسب سياسية وترتيب الصراع السياسي بينهم. ومن جهة أخرى، نَشّطَتْ دور الحركة القومية الكردية وأحزابها في البلدان التي يعيش فيها الكرد، حيث يحاول كل منها تحقيق أهدافه وسياساته الجديدة في ظل هذه المتغيرات.

إن رسالة أوجلان حول نزع سلاح حزب العمال الكردستاني (PKK) وحّل الحزب وقرار المؤتمر الثاني عشر للحزب بعدها بهذا الصدد، بالإضافة إلى الاتفاق بين «هيئة الإدارة الذاتية» والنظام السوري المؤقت لأحمد شرع، كل ذلك بعلم الولايات المتحدة وروسيا والدول المتنفذة في المنطقة، وعقد «مؤتمر وحدة الكرد في سوريا» بمشاركة أحزاب وأطراف كردية من تركيا والعراق وسوريا، كلها تعبير عن هذه الحقيقة.

وإرتباطاً بهذا، فإن الحركة القومية الكردية وأحزابها في إيران، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والتي كانت، قبل هذه التطورات، تحت ضغط تهديدات النظام الإيراني، تتطلع الآن الى إن «ما بعد سقوط بشار الأسد، سيحل الدور الآن على إيران!»، وبالتالي، تحاول تشكيل جبهة للأحزاب الكردية في بروكسل بانتظار إسرائيل والولايات المتحدة. نهجت سياسة الانتظار حالمة بإنشاء كيان كردي على غرار إقليم كردستان العراق. هذا في حين، ومن تحت الطاولة، أن باب المفاوضات مع النظام الإيراني لا يزال مفتوحاً، خاصة وأن النظام الإيراني في حالة ضعف.

في تركيا وسوريا، من ناحية، وبسبب النفوذ السياسي والعسكري لتركيا في المنطقة، وخاصة دور حكومة أردوغان في إسقاط نظام الأسد وإيصالها لبقايا القاعدة وجبهة النصرة للسلطة، سلطة لا تخرج عن إطار سياساتها ومصالحها الإقليمية. ومن ناحية أخرى، يلعب حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي هو نفسه قوة إقليمية ذات نفوذ قوي في كل من تركيا وسوريا، دوراً في تحديد مصير القضية الكردية والحركة القومية الكردية ومستقبلهما في هذين البلدين وربطهما. ولكن على عكس ما يُشاع بأن أوجلان بدأ مبادرة سلام بين PKK وحكومة أردوغان، فإن الحكومة التركية هي من تطبخ هذه العملية لتجاوز أزماتها الداخلية ورفع العراقيل امام إستقرار سلطتها بوصفها قوة ولاعب إقليمي، وخلق جو سياسي وآمن لمشاريعها الاقتصادية في المنطقة. رغم أنها تحاول الحد من دور «هيئة الإدارة الذاتية» التي تراها عائقاً أمام هيمنتها على السلطة في سوريا. في الواقع، ان ما يتبين من رسالة أوجلان وخطاب قادة الحكومة الفاشية لأردوغان على السواء هو أن ما يسمى «عملية السلام» هو تلاعب وصفقة بين الطرفين لاستخدام القضية الكردية كورقة سياسية لتحقيق مكاسب ونيل إمتيازات من بعض. خاصة أن أردوغان يعرف جيداً أن الحرب والعسكرة بكل تكاليفها وخسائرها، تحت اسم «الحرب على الإرهاب»، لن تستاصل PKK . كما أدرك أوجلان أيضاً منذ زمن أن «الكفاح المسلح والبيشمركة» لم يعد مجدياً ولا يمكنه تغيير توازن القوى لصالح مشاركة البرجوازية الكردية في السلطة. لذلك، فإن التكتيك الجديد للبرجوازية الكردية هو التخلي عن الكفاح المسلح لصالح الكفاح السياسي والقانوني في المدن. وقد بدأ هذا بالفعل في تركيا قبل دعايات الطرفين حول «عملية السلام»، وأطلقوا عليها اسم «الحل السلمي والديمقراطي لقضية الكرد».

في العراق، بلغت نظام وسلطة الحركة القومية الكردية وأحزابها عموماً والحزب الديمقراطي الكردستاني على وجه الخصوص مأزقاً ويعانيان من انقسامات وتشتت. ووفرت أحداث المنطقة، وبالأخص سقوط الأسد ورسالة أوجلان، فرصة لاستخدام القضية الكردية كورقة سياسية لنيل مكاسب وإمتيازات سياسية. إن ما تقوم به حكومة الإقليم ومقر مسعود بارزاني وعائلته من تحركات دبلوماسية والدعاية لدور القائد الوطني البارزاني في «الحقوق الوطنية للكرد»، ليس سوى محاولة للحزب وحكومته لتعزيز استراتيجية تركيا في المنطقة، حتى مقابل ذلك، في داخل كردستان، يسيطر على الجماهير المحتجة والاحزاب المعارضة، وكي يستفيد من نفوذ تركيا في المنطقة في مواجهة حكومة بغداد والمشاكل ما بين الإقليم وبغداد.

في كل هذه الوقائع، هناك عدة حقائق جلية:

١- توهم وتضلل الدول العظمى في العالم والمنطقة، وبالأخص الولايات المتحدة وأوروبا، الآخرين بكونهم «أصدقاء وداعمين للكرد»، وبإسم هذه الصداقة رسّختا

التتمة ص ٣

الإبادة الجماعية في فلسطين وادعاء «قيادة الضمير الإنساني»

الصفحة الثانية

آذر مدرسي

الإبادة الجماعية في فلسطين وادعاء «قيادة الضمير الإنساني»

آذر مدرسي

لقد دخلت حياة الناس في قطاع غزة أظلم مراحلها بعد عشرين شهراً من القصف المتواصل من قبل الحكومة الفاشية الإسرائيلية، وهي جريمة حطمت الأرقام القياسية لوحشية الحروب في تاريخ البشرية. من خلال الحصار الكامل ومنع ما يقرب من مليوني شخص في غزة من الحصول على الماء والغذاء والدواء، بينما يستمر القصف، وضعت إسرائيل الناجين من عشرين شهراً من الإبادة الجماعية أمام خطر الموت جوعاً.

بعد عشرين شهراً من القصف والقتل، وبعد عشرين شهراً من الجريمة المشتركة للغرب وإسرائيل، وبعد ثلاثة أشهر من الحصار الاقتصادي التام ومنع الناس من الحصول على الدواء والغذاء والكهرباء... أخيراً، رفع قادة الدول الأوروبية – الذين رفعوا منذ اللحظة الأولى شعار «نحن نقف مع إسرائيل» بحجة «حقها في الدفاع عن النفس» و«محاربة الإرهاب»، وساهموا في هذه الإبادة عبر إرسال القاذفات والدبابات والمساعدات المالية والعسكرية والسياسية والدعائية – أخيراً «رفعوا أصواتهم» وحذروا إسرائيل وهددوا بـ«معاقبتها»! إنه صوت مقزز وضعيف، «تحذير» فارغ، وعقاب مؤجل إلى مستقبل مجهول!

بعد عشرين شهراً من المجازر وذبح أكثر من ٦٠ ألف إنسان بريء، وتدمير الحياة بكل معانيها – من الموت جوعاً، وقتل أطفال لم تسنح لهم حتى فرصة فتح أعينهم على العالم، وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، إلى سحق أحلام وآمال أجيال من الفلسطينيين، وتحويل غزة إلى جحيم مغلق أمام أعين العالم – أخيراً أعلن الاتحاد الأوروبي أنه ينوي فرض قيود على علاقاته الاقتصادية مع إسرائيل، وسيفتح تحقيقاً في جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل... ولكن فقط خلال هذه العشرين شهراً!

وفي الوقت نفسه، انقلبت وسائل الإعلام الرسمية، التي كانت طوال هذه الفترة أداة دعائية في خدمة آلة القتل الإسرائيلية، لتبرير هذه الإبادة الجماعية الدموية، فجأةً بدأت تنقل لمحات مصغرة من جرائم إسرائيل في غزة، معتذرةً للجمهور عن عرض مشاهد مروعة! وجلبوا «خبراءهم» ليُظهروا للملايين من المحبين للسلام في الغرب – الذين احتلوا الشوارع منذ أكثر من عشرين شهراً ضد هذه الجريمة المشتركة وصمت الإعلام الدعائي القذر – «أبعاد الجريمة» و«ضرورة اتخاذ إجراء حاسم» ضد إسرائيل!

إن وقاحة «ستارمر» و«ماكرون» و«ميرتس» وغيرهم من شركاء نتنياهو وبني غفير في التعبير عن «قلقهم» من «تجاوزات» إسرائيل، وادعائهم أن «أوروبا تقف كقائدة للضمير الإنساني ضد هذه التجاوزات»، هو أمر لا يُوصف ولا يُحتمل.

بريطانيا و«ستارمر»، كواحد من «قادة الضمير الإنساني»، بينما يهددون إسرائيل بـ«العقاب»، لم يتوقفوا عن إرسال قاذفات «إف-٣٥» – التي لعبت دوراً حاسماً في الإبادة الجماعية – أو عن تحليق طائراتهم التجسسية فوق غزة لمساعدة الجيش الإسرائيلي في تحديد أهدافه.

إن صادرات الأسلحة البريطانية لإسرائيل خلال العام الماضي – رغم ادعاءاتها بفرض قيود – بلغت ١٧٠ مليون دولار. وتشير تقارير الضرائب الإسرائيلية إلى أن حكومة «ستارمر» صدرت سراً أكثر من ٨٥٠٠ صنف ذخيرة لإسرائيل، وبعد ثلاثة أشهر من «الحظر»، زادت صادرات الأسلحة مقارنة بحكومة المحافظين بين ٢٠٢٠-٢٠٢٣! بينما كان «ستارمر» يلقي خطابه الفارغ في البرلمان البريطاني، كانت طائرات التجسس البريطانية تساعد في تحديد أهداف القصف الإسرائيلي. وبعد أسبوع من تهديد وزير الخارجية البريطاني بوقف العلاقات التجارية، كانت البعثة التجارية البريطانية في إسرائيل توقع صفقات جديدة!

إن قادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا... الذين «استنكروا بأشد العبارات» الجريمة بعد عشرين شهراً، ووصفوا الحصار بـ«المخزي وغير المقبول»، وتحدثوا عن «ضرورة إنهاء العدوان واحترام القانون الدولي»، قد أنهوا واجبهم في «وقف هذه الأوضاع» باقتراح بعض العقوبات الاقتصادية والعسكرية... مع التأكيد على «صداقتهم» مع إسرائيل! ولم ينسوا أن يجرموا الداعمين لفلسطين في أوروبا، ويلصقوا بهم تهمة «معاداة السامية»، ويضربوهم، ويفصلوهم من العمل، ويفتحوا ملفات جنائية ضدهم!

وسموا هذا المسخ الدعائي «قيادة الضمير الإنساني» دفاعاً عن «الإنسانية» و«القانون الدولي» و«حقوق الإنسان»! بينما قال جهازهم الإعلامي إنه «تحول مهم في السياسة الأوروبية تجاه إسرائيل»!

لا يعترف هؤلاء القادة «الشرفاء» في الغرب أنهم انحنت ظهورهم تحت ضغط الحركة العالمية التي لم تعد تتحمل تكرار جرائم ٧٥ عاماً من قبل الحكومة الفاشية الإسرائيلية وحلفائها الغربيين. إنها حركة أحدثت شرخاً في المنظومة الدولية حتى أن مؤسساتهم نفسها أقرت بعدم شرعية هذه الإبادة. ولا يعترفون أن إسرائيل اليوم – كأكثر حكومة مجرمة ومصدر للاضطراب في المنطقة – أصبحت منبوذة ومعزولة عالمياً. ولا يعترفون أن الأزمة الداخلية في إسرائيل والانقسام في الصف الصهيوني يتعمقان، وأن الحركة المناهضة للإبادة في إسرائيل نفسها، وإن كانت ضعيفة، قد برزت.

إن أوروبا، التي تم استبعادها رسمياً من قبل أمريكا في حرب أوكرانيا، وفي القضية الفلسطينية، وفي المفاوضات مع حماس والحوثيين وإيران، تحاول تعويض فقدان نفوذها بالضجيج الإعلامي ضد إسرائيل. إنها تحاول أن تظهر كـ«قائدة للضمير الإنساني»، بينما تتخبط في سياستها الخرقاء، من قرع طبول الحرب في أوكرانيا إلى ادعاءاتها الفارغة.

الحقيقة هي أن سياسة ترامب لإقامة وتوسيع العلاقات التجارية مع قوى المنطقة، وإدماج إسرائيل فيها، تتطلب إنهاء المجازر ضد الفلسطينيين. أصبح وجود إسرائيل، كدولة مصدرة للاضطراب، عبئاً على مصالح أمريكا. إن ضغط ترامب على إسرائيل لـ«الالتزام بقواعد اللعبة» يأتي من هذا المنطلق.

وفر الانقسام ما بين أمريكا وإسرائيل الفرصة لقادة أوروبا لادعاء «قيادة الضمير الإنساني»، ليس فقط لتحميل أنفسهم فضل ضغط ترامب على إسرائيل، بل أيضاً لتحسين موقفهم في صراعهم مع أمريكا. إن صراخهم بأن «الكرة في ملعب ترامب» ليس اعترافاً بقوة أمريكا، بل جزء من مناورة.

لكن سياسة أوروبا «لضرب عصفورين بحجر واحد» – للهروب من ضغط الحركة الجماهيرية العالمية ضد الإبادة، ولإعادة نفوذها – قد فشلت قبل أن تبدأ. فاستمرار الاحتجاجات، وتحرك النقابات العمالية، وتوسع الحراك الشعبي في كل القارات لمواجهة الفاشية الإسرائيلية وحلفائها، وإفلاس الشرعية الغربية، وتحول فلسطين إلى محك للإنسانية... كل هذا هو بداية الطريق لإنهاء معضلة الـ٧٥ عاماً.

لقد دفعت جماهير الفلسطيني البريئة ثمن هذا الصراع من حياته، لكن القوى الغربية والفاشية الإسرائيلية ستدفع ثمناً باهظاً. ستنقلب الآية، ولن تنفعهم سيوف فرسانهم الواهية، ولا ضجيج آلتهم الدعائية. ستطوي الملايين حول العالم – القادة الحقيقيون للضمير الإنساني – بساط القوى التي مكنت هذه الجريمة، وسيُحاكم كل من شارك فيها، بما فيهم الصحفيون الذين سكتوا أو برروها كجرائم حرب.

٢٨ مايو/أيار ٢٠٢٥

النزعة القومية الكردية وقضية الكرد في الشرق الأوسط...

من وجود قواتهما العسكرية في المنطقة، وجعلا من «الكرد» قوة صد ووكيلة للحفاظ على توازن القوى الحربية بوجه خصومهم العالميين والإقليميين. وعندما تحدث تغيرات في أنظمة المنطقة، كما في العراق وسوريا، يدافعان عن «وحدة الأراضي» ويتعاملان مع القضية الكردية على أنها قضية «مكونات وأقليات»، وليس حقاً قومياً! إن هذه الدول، التي لديها تاريخ كارثي في التلاعب بالقضية الكردية، لم يكن لأي حل سياسي وعادل للقضية الكردية مكانة في سياساتها قط. وتتبع الآن أيضاً مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولا أحد يعرف متى ستتخلى عن «أصدقائها الكورد» وتجلب كارثة جديدة على جماهير كردستان!

٢. في الوقت الذي تمارس كل من دول المنطقة القمع والعنف والعسكرة والقهر ضد المواطنين الكرد في دولها، وعبر إحتضان وإستخدام الأحزاب القومية الكردية في أجزاء أخرى من كردستان في صراعاتها الإقليمية مع دول المنطقة، تضلل الاخرين بأنها مدافعة عن الكرد «في جزء آخر»! وهكذا، واصلت التلاعب بالقضية الكردية ضد بعضها البعض وإستخدمتها للحفاظ على توازن القوى بينها. إن هذه الدول هي نفسها سبب إستمرار القضية الكردية، والآن، وعبر إستخدام الأحزاب القومية الكردية، يتلاعبوا بهذه القضية كما هو الحال دائماً.

٣- في ظل التغيرات الجارية في المنطقة، وعبر التلاعب بالشقاق القائم ما بين دول المنطقة، تستغل الحركة القومية الكردية وأحزابها القضية الكردية ومعاناة جماهير كردستان للمشاركة في سلطة الدولة المركزية. وان ما تطلق عليه «حقوق الكرد الوطنية» ليس سوى محاولة لكسب حصة سياسية في السلطة إلى جانب دول المركز. إن هذا لا علاقة له بحقوق المواطنين الناطقين بالكردية ولا بحل القضية الكردية. في ظل الظروف الحالية، لا تتحدث هذه الأحزاب في جميع أجزاء كردستان عن الحقوق الفردية والمدنية لجماهير كردستان ولا تحترم قرار هذه الجماهير. وليس مطروحاً حتى في «عملية السلام» أو لدى الأحزاب القومية الكردية نفسها عن تغيير في دساتير وأنظمة الدول المركزية لصالح جماهير كردستان والمنطقة، أو عن نموذج سياسي علماني طليعي وسبيل سياسي لحل القضية الكردية.

٤- ان الحركة القومية الكردية و»تجربة غرب سوريا» في سوريا، وبغض النظر عن الاختلاف والتميز الذي أظهرته، كنتاج لواقع حال سياسي وغير قانوني، ورغم أنها لعبت دوراً إيجابياً في عدة مجالات خلال السنوات الأربع عشرة الماضية؛ بما في ذلك منع انزلاق المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى سيناريو مظلم جثم على سوريا وتأمين الأمان في تلك المناطق والوقوف بوجه بربرية تنظيم «داعش» الإرهابي ومنع تكرار مأساة سنجار، كما كان لها دور إيجابي فيما يتعلق بحقوق المرأة وتجنبت الوقوع في فخ انفلات الصراع القومي. لكن نظراً لأن قوات سوريا الديمقراطية وتجربتها ارتكزت على الدعم العسكري والمالي من الولايات المتحدة والدول الغربية، فقد تركت الباب مفتوحاً لتلقي المساعدات من اسرائيل وإقامة علاقات معها. كما أن اتفاقية النقاط الثمانية بين أحمد الشرع ومظلوم عبدي، لا تُظهر أي أفق واضح لحل سياسي تقدمي للمسألة الكردية أو مستقبل أفضل لأهالي المنطقة، بل قد تكون هذه بداية لنهاية هذه «التجربة» في إطار الحلول الأمريكية ودول المنطقة، والعودة إلى نفس النهج والسياسات الأخرى للقومية الكردية على صعيد المنطقة. تجلى هذا التوجه بوضوح في «مؤتمر الوحدة الكردية» الذي عُقد في قامشلي بين المشروع والأحزاب السياسية، والتي تُعتبر محسوبة على الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وبالنظر إلى هذا الوضع الإقليمي والدولي والدور الذي تلعبه القوى الإمبريالية والإقليمية وأحزاب القومية الكردية، يتضح أن الحل الجذري للاضطهاد والمشكلة الكردية في المنطقة يدور في فلك غموض وعدم وضوح، ومرتبط بالمصالح السياسية والأمنية والاقتصادية لكل من هذه القوى. كما أن الحلول التي تُطرح تحت عناوين مثل «حقوق المكونات»، «الحكم الذاتي واللامركزية»، «الحقوق الثقافية والتعليم باللغة الأم»، وصولاً إلى «الفيدرالية والانفتاح والديمقراطية للسلطات المركزية القمعية في المنطقة»، تقف في جوهرها على «قدسية وحدة أراضي دول المنطقة». وهذا ليس سوى إعادة ترتيب لنظام الهيمنة البرجوازية في المنطقة، بطريقة تسمح بمشاركة أحزاب الحركة الكردية في السلطة، على أساس التقسيم القومي للمواطنين. نتيجةً لذلك، لن يتم حل المسألة الكردية، ليس هذا فحسب، بل ستبقى كجرح نازف في جسد المجتمعات، كما سيفتح الباب أمام تعمق المشكلة القومية.

يدين الحزب الشيوعي العمالي التلاعب بحياة ومصير جماهير كردستان، وفي الوقت ذاته، فان أي قرار يخص المستقبل السياسي لجماهير كردستان في أي بلد، دون العودة إلى رأي الجماهير نفسها، واستناداً فقط على قرارات الدولة المركزية، أو الاتفاقيات الرسمية بين الدولة والأحزاب المحلية البرجوازية القومية، يعتبره غير شرعي وبالضد من الإرادة السياسية للجماهير. بهذا الصدد، ينظر الحزب الشيوعي العمالي إلى المشاريع المطروحة من قبل قوى الحركة القومية الكردية، مثل «الإدارة الذاتية، اللامركزية، والفيدرالية القومية» للمناطق الكردية، ليست خطوة إلى الأمام نحو حل عادل للمسألة الكردية، بل هي في الأساس وسيلة لمشاركة هذه القوى في السلطة المركزية، والحفاظ على التقسيمات القومية في المنطقة. لجماهير كردستان الحق في العيش كمواطنين متساوين في جميع أجزاء كردستان، وبحقوق متساوية في إطار دول المنطقة. أي تقسيم للمجتمعات على أساس الهويات القومية والدينية والطائفية والعرقية المصطنعة لن يضع حداً للصراعات والنزاعات القومية، ليس هذا فحسب، بل سيترك المجتمع في دوامة من الصراعات القومية والتعصب الديني، تحت هيمنة القوى السياسية والعسكرية التي تتاجر بهذه الهويات الزائفة. إن إقامة حكومة علمانية غير قومية وغير دينية، والاعتراف الرسمي بحقوق المواطنة المتساوية للجميع، وتغيير الأنظمة السياسية الحالية في المنطقة، واستبدالها بأنظمة سياسية تضمن الحريات والحقوق الفردية والمدنية وحياة كريمة للجميع، هو الطريق لإنهاء الاضطهاد القومي وإيجاد حل سياسي وعادل للمسألة الكردية.

وكمبدأ عام، يسعى الحزب الشيوعي العمالي إلى تعايش الجماهير من قوميات مختلفة كمواطنين أحرار ومتساوين في الحقوق ضمن إطار دولة أكبر. هذا التعايش يمهد الطريق لتشكيل صف قوي وقادر للطبقة العاملة في ساحة النضال الطبقي. ومع ذلك، في البلدان التي لديها تاريخ من الاضطهاد القومي ضد الجماهير الناطقة بالكردية، وتحولت المسألة الكردية إلى مشكلة سياسية وعبء على المجتمعات، فإن وجهة نظر الحزب الشيوعي العمالي ترى أن الحل السياسي العادل يتمثل في العودة إلى رأي جماهير كردستان، عبر إجراء استفتاء عام وحر في المناطق الكردية، في أجواء خالية من أي نوع من الضغط أو التهديد أو الترهيب، كي تتمكن جماهير كردستان من اتخاذ قراراه بشأن مصيرها السياسي، سواء بالبقاء مع بقية السكان كمواطنين متساوين في الحقوق، أو بالانفصال وتأسيس دولة مستقلة. كما يجب احترام نتيجة الاستفتاء، أياً كانت، باعتبارها قراراً حراً لهذه الجماهير. يعترف الحزب الشيوعي العمالي رسمياً بهذا الحق لجماهير كردستان، ويكافح بكل طاقاته لتحقيقه، ويقف ضد كل أنواع الظلم القومي وأي نوع من أنواع الضغط والإكراه الموجه ضد جماهير كردستان وقرارها الحر.

كذلك، يرى الحزب الشيوعي العمالي أن النضال المشترك والمتضامن بين الطبقة العاملة في مختلف القوميات، في كل بلد، من أجل تغيير النظام الرأسمالي وبناء مجتمع اشتراكي، هو الحل الجذري لإنهاء جميع أشكال التمييز والاضطهاد والقمع والصراعات والنزاعات القومية والدينية، وضمان السلام الدائم في المنطقة، بل يضمن الحرية والمساواة والرفاهية لجميع السكان.

الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني
الحزب الشيوعي العمالي العراقي
نهاية أيار ٢٠٢٥

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي تعقد اجتماعها...

الأوضاع السياسية في العراق، والتأكيد على أنها تتأثر بشكل مباشر بالصراعات العالمية والإقليمية الجارية في المنطقة. كما تم التطرق إلى أوضاع القوى والتيارات السياسية في العراق، والتغيرات التي طرأت عليها في ضوء هذه التحولات. وانطلاقًا من ذلك، ناقش الاجتماع موقع الحزب في هذه الظروف، وتم التأكيد على أولوياته السياسية في المرحلة الراهنة، لا سيما الحضور السياسي للقيادة والحزب على صعيد المجتمع، وتعزيز النضال الاقتصادي للعمال، ودعم الحركة الاحتجاجية، والنضال ضد الفاشية الإسرائيلية، والدفاع عن القضية الفلسطينية، وتقوية الأشكال التنظيمية للعمال، والدفاع عن الحريات السياسية، وغيرها من المهام. وقد ساهم أعضاء الاجتماع في تعزيز التوجهات السياسية الواردة في الورقة، التي تم إقرارها، ومن المؤمل نشرها قريبًا.

فيما يخص فقرة «الانتخابات وسياسة الحزب»، تناول الحضور موضوعة الانتخابات المزمع عقدها في تشرين من هذا العام، وجرى نقاش تفصيلي ومسهب حول هذه الفقرة تناولوا جوانبها من جميع الاوجه، وقد احال هذه القضية للمكتب السياسي ليتم مناقشتها مع الحزب الشيوعي العمالي في كردستان والتنسيق معه حولها، وإعلان الحزب موقفه قريباً.

فيما يخص فقرة «النزعة القومية الكردية والقضية الكردية وسبيل حل الحزب»، ناقش الإجتماع هذه الورقة المقدمة للإجتماع (بيان مشترك للحزبين العراقي والكردستاني) وناقش هذه المسالة من جميع جوانبها من حيث التغيرات الطارئة في المنطقة جراء الصراعات القوى الامبريالية والاقليمية من جهة والاحزاب القومية الكردية في المنطقة التي تسعى كل منها لتوظيف هذه القضية لصالح مصالحها الخاصة التي لا تمت باي صلة للجماهير الناطقة بالكردية في المنطقة وقد أشار الى سبيل حل الحزبين من هذه القضية. وقد اقر البيان المقدم بهذا الصدد للإجتماع.

وفي فقرة «القرارات»، تم إقرار مجمل الأوراق والوثائق المقدّمة للاجتماع. وفي فقرة "الانتخابات"، جدد الاجتماع الثقة بالرفيقين سمير عادل وفارس محمود للاستمرار في أداء مهامهما. كما تم انتخاب أعضاء المكتب السياسي وهم: صبحي البدري، علي أحمد، خليل إبراهيم، نادية محمود، همام الهمام، وثائر سليم.

وفي ختام الاجتماع، ألقى الرفيق سمير عادل كلمة أكد فيها أهمية النقاشات السياسية التي جرت، والمسارات التي رسمها الاجتماع، مشددًا على ضرورة تعبئة كل الطاقات من أجل تطبيق هذه السياسات، وتحويل الحزب إلى قوة سياسية واجتماعية فاعلة ومؤثرة ذات نفوذ حقيقي في العراق.

الاجتماع الاعتيادي (٤٥) للجنة المركزية للحزب
الشيوعي العمالي العراقي
٢٤ ايار ٢٠٢٥

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

كلمة سمير عادل بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس لاتحاد نضال العمال الفلسطيني

الرفيق محمد علوش رئيس المؤتمر..

شكرا لكم لدعوتي في القاء كلمة في هذه المناسبة العزيزة، انه لفخر وشرف لي ان أكون معكم، ونتمنى ان نكون معكم في مؤتمركم القادم.

الرفيقات والرفاق الأعزاء.. السادة الضيوف

تحية نضالية حارة،

باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي، وباسم الأمانة العامة للجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، نتوجّه إليكم بأصدق مشاعر التضامن والدعم بمناسبة انعقاد مؤتمركم الخامس، في واحدة من أكثر اللحظات حرجًا في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث يتعرض الشعب الفلسطيني، وفي طليعته طبقته العاملة، لأبشع أشكال العدوان والتجويع والتهجير، في محاولة بائسة لتصفية نضاله العادل من أجل الحرية والكرامة والعودة.

ومن بغداد، أبلغكم تحيات رفيقاتنا ورفاقنا، الذين يتمنّون لمؤتمركم العزيز النجاح والتوفيق، والخروج بقرارات تدفع بالحركة العمالية الفلسطينية خطوة جديدة نحو تحقيق أهدافها الماثلة أمام أعينها: الحرية، والمساواة، والرفاه.

إن لهذا المؤتمر مكانة خاصة على مستويين: الأول، أنه يخص الطبقة العاملة التي كانت، وستبقى، حاملة راية التحرر والمساواة.

والثاني، أنه ينعقد في لحظة تاريخية حرجة تمرّ بها القضية الفلسطينية، في ظل جرائم يومية ترتكبها دولة إسرائيل الفاشية دون رادع أو محاسبة دولية.

أيها الحضور الكرام،

قبل أيام، تحدث الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الرياض عن "السلام في الشرق الأوسط"، وروّج لصفقاته الاقتصادية على أنها مدخل لتحقيق السلام. لكنه تجاهل حقيقتين أساسيتين:

أولًا، أن السلام لا يتحقق بالصفقات الاقتصادية وحدها دون استقرار سياسي وأمني، لا في الشرق الأوسط ولا في العالم. هذه طبيعة حركة رأس المال نفسها.

ثانيًا، أن السلام لن يأتي في منطقتنا الشرق الأوسط، دون حلّ عادل للقضية الفلسطينية، وإنهاء الظلم القومي الواقع على الشعب الفلسطيني، وتأسيس دولته المستقلة. فبغياب هذا الحل، تبقى الأرض خصبة لإرهاب الدولة والجماعات، ولا يُنتزع السلام الحقيقي إلا بإزالة الجذر: الاحتلال.

السلام الذي ننشده لا يخصّ فلسطين وحدها، بل يخص شعوب المنطقة جميعًا، وهو قضية استراتيجية بالنسبة للطبقة العاملة العالمية.

ان الطبقة العاملة في فلسطين تدفع ثمنًا باهظًا من حريتها ولقمة عيشها، وتعاني من ظلم قومي وطبقي مزدوج. وقيادتها لأنهاء الظلم القومي ليست مسألة محلية، بل جزء عضوي من نضال الطبقة العاملة في كل مكان ضد الاستغلال والاستعمار بكل اشكاله.

إن القضية الفلسطينية، كما أكّدنا سابقًا ونؤكد اليوم من على منبر مؤتمركم، هي قضية أممية، قضية إنسانية بالدرجة الأولى. ولا يمكن لأي إنسان تحرري، أو مدّعٍ للانتماء الإنساني، أن يقبل هذا الجرح المفتوح في ضمير العالم.

إنها إبادة جماعية ضد الأطفال قبل النساء، النساء قبل الشباب، الشباب قبل الشيوخ، انه عارٌ يلطّخ جبين البشرية.

لقد كشف الغرب الليبرالي والديمقراطي الرسمي عجزه الفاضح عن إيقاف حمّام الدم الذي يديره النازيون في إسرائيل.

الفرق بين ما جرى في الهولوكوست وما يجري اليوم في غزة والضفة الغربية، هو أن الجرائم هناك كانت تُخفى، ولم تكشف عنها الا بعد ان حطت الحرب العالمية الثانية اوزارها، وهزم النظام النازي ليتكشف جرائمه، أما اليوم وفي الاراض الفلسطينية فترتكب على الهواء أبشع أنواع الجرائم مباشرة، بأيدٍ مكشوفة، وبلا قفازات ولا خجل.

صحيح أن الاحتجاجات والاضرابات العمالية حول العالم، كانت وراء المذكرات القضائية التي صدرت بحق مجرمي الحرب مثل نتنياهو وزير حربه او بالأحرى جرائمه يوآف غالانت، وشكّلت صفعة معنوية وسياسية ومزقت الرواية الإسرائيلية حول حقانيتها الزائفة بارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين العزل، لكن هذا لم يردع الدولة الإسرائيلية الفاشية، لا بأحزابها اليمينية ولا بتياراتها "اليسارية «الوسطية» المزعومة، عن ارتكاب الجرائم اليومية بحق الفلسطينيين.

أيها الرفاق الأعزاء،

إن من يستطيع وقف هذا النزيف، ومن بإمكانه جرّ هؤلاء المجرمين إلى المحاكم الدولية، هي الطبقة العاملة العالمية. تخيّلوا فقط لو أن عمال الموانئ في العالم، كما فعل رفاقنا في السويد، إسبانيا، والمغرب، رفضوا تحميل السلاح إلى السفن المتوجهة لإسرائيل. وتخيّلوا لو أن عمال النفط والغاز أوقفوا الضخ للأسواق العالمية، بالتنسيق مع عمال الصناعات الحربية والمرافئ...

عندها فقط، ستُجبر الأنظمة الحاكمة نفسها على التحرك، وسيصمت الرصاص والطائرات. هذه هي استراتيجية الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني. قد لا تكون سهلة، لكنها ليست مستحيلة. وقد بدأت طلائعها بالفعل. لكن نجاحها يتطلب تنظيم وتوحيد نضال الطبقة العاملة عالميًا، وبناء شبكات تنسيق بين النقابات والقوى التقدمية الأممية. لقد شمروا رفاقنا العمال في الموانئ عن سواعدهم بالمضي في هذا الاتجاه ولكن على الجبهة العمالية تنظيم وتوحيد والتنسيق مع رفاقنا العمال في العالم.

وأخيرا أيها الحضور الاعزاء

ورغم هذه الظروف، فإن صمودكم وتنظيمكم ومواصلتكم الكفاح الطبقي والاجتماعي، يشكّل نموذجًا مشرفًا وملهمًا للنضال العمالي المقاوم في وجه الاستعمار والاضطهاد.

إننا نؤمن بأن وحدة نضالات الطبقة العاملة الفلسطينية وتلاحمها مع نضال الطبقة العاملة العالمية هو السبيل الحقيقي لكسر القيد القومي والاجتماعي، وتحرير فلسطين، وإقامة دولتها المستقلة.

نعتز بعلاقتنا النضالية معكم، وبتجربتكم الغنية في الدفاع عن حقوق العمال والكادحين، ونؤكد أن معركتكم من أجل انهاء الظلم القومي والاجتماعي هي معركتنا المشتركة، وجزء حي من نضال العمال من اجل تحقيق مجتمع تسوده الحرية والمساواة.

نشدّ على أيديكم، ونؤكد أن نضالكم ليس محليًا بل أمميًا بامتياز.

عاش نضال الطبقة العاملة الفلسطينية!

عاش التضامن الأممي!